

عقد بيع ابتدائي لمساحة (إدارية)
مع الاحتفاظ بحق الملكية لحين الوفاء بكامل الثمن

انه في يوم يوم الاثنين الموافق ١٠ / ١١ / ٢٠٢٥ م تحرر هذا العقد في تاريخه بين كلا من:

أولاً: شركة Green investment سجل تجاري رقم (١٠٣٦٩٤) ، ب. ض (٧٢١-٥٦٩-٨٧٠)

والكائن مقرها/ ارايلا - التجمع الثالث - القاهرة الجديدة - ج. م. ع ويمثلها في هذا العقد:

السيدة / عفاف حلمي محمود الصردي (بصفتها مدير الشركة) (ويشار إليه في هذا العقد "الطرف الاول" أو "البائع")

ثانياً: السيد / محمد ابراهيم الحكامي محمد درويش رقم قومي / ٢٩٤٠١١٠٠٢٠٤١٧١ رقم هاتف وواتساب / ٠٠٩٦٦٥٤٩٩٥٨١٢٨

العنوان / ١٣ ش المرعشي كرموز

الإقامة/ السعوديه الرياض شارع انس بن مالك حس الملقا مطعم بيت لحم

(ويشار إليه في هذا العقد "الطرف الثاني" أو "المشتري")

تمهيد

لما كانت الشركة (الطرف الاول) هي من الشركات المصرية المتميزة في قطاع الاستثمار والتسويق العقاري والإدارة والتشغيل والتي تأسست طبقاً لأحكام قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ م ، وحيث أن الشركة (الطرف الاول) مخصص لها ما هو مساحة ٥٣٢ متر بالدور الخامس (الرابع الإداري) والكاننة بمشروع (EPIC COMPELEX) والصادر له الترخيص رقم ٤٣٨ لسنة ٢٠٢١ وذلك بتشديد مبني مكون من (تجاري-إداري - سكني فندقي) وفقاً لكراسة الشروط وكارت الوصف وعقد الشراء والترخيص سالف الذكر. وذلك بموجب عقد الشراء المبرم بين الطرف الأول ومالك المشروع المشار إليه في هذا العقد ببند آيلولة الملكية ، وحيث أن الشركة (الطرف الأول) قد أعلنت عن بدء طرح مساحات إدارية داخل هذه الوحدة سألفة الذكر للبيع ، وقد أبدى الطرف الثاني الي الطرف الأول رغبته في الشراء والتعاقد على مساحة إدارية من هذه الوحدة سألفة الذكر داخل المشروع المشار إليه ، وذلك بعد أن عاين موقع المشروع والإنشاءات التي تمت به ، واطلع على عقد الشراء سالف الذكر والتصميمات الهندسية الخاصة بوحدات المشروع ورخصة البناء تلك المعاينة التامة النافية للجهالة وأحيط علمه بمواصفات وأبعاد وحدود الوحدة التي يرغب في تملك مساحة من ضمنها ، وبعد ان اقر كل طرف بأهليته القانونية للتصرف ، والتعاقد وعدم وجود مانع بشأن هذا التعاقد وعدم وجود مانع قانوني يحول دون ذلك وبعد إقرار الطرف الثاني بعدم خضوعه لأحكام الكسب غير المشروع فقد اتفقا على أن هذا العقد يشمل الاتفاق الكامل بين الطرفين بشأن مضمونه ويلغى ويحل محل أية عقود أو مفاوضات شفوية أو تحريرية سابقة بين الطرفين و اتفقا علي ابرام هذا العقد وفقاً للشروط والبند الاتية :-

البند الأول :- (التمهيد والملحقات المرفقة بالعقد)

يعتبر التمهيد السابق والمرفقان { مرفق رقم (١) الموضح به باقي أقساط ثمن المساحة موضوع العقد وأقساط ودیعة الصيانة والخدمات والتسويق الخاصة بها ، و مرفق رقم (٢) والموضح به المسقط الأفتي و بيان حدود ومعالم الوحدة المتضمنة للمساحة موضوع هذا التعاقد { والموقعان من طرفي هذا العقد متممان ومكملان لهذا العقد.

البند الثاني :- (موضوع العقد)

(١) بموجب هذا العقد وبكافة الضمانات الفعلية والقانونية ووفقاً لشروط وبنود هذا العقد، باع وأسقط وتنازل الطرف الأول الى الطرف الثاني (المشتري) (بيعا موقوفاً على سداد كامل الثمن وملحقاته وكافة الالتزامات المادية والقانونية المنصوص عليها في بنود هذا العقد) ما هو مساحة (٢) متر فقط (اثنين متر مربع) من إجمالي مساحة الوحدة كود (١١-٥ AU) بالدور الخامس (الرابع الإداري) بمساحة ١٩ متر والمشار إليها بالمرقق الهندسي لهذا العقد، شاملة المنافع والخدمات بالمشروع المشار إليه ببند التمهيد والمحدد لها النشاط (الإداري)، مع احتفاظ الطرف الأول بالمساحة المتبقية من الوحدة بملكية خاصة دون منازع، ويقر ويلتزم الطرف الثاني بالإبقاء على المساحة بالحالة التي عليها وأنها لا تقبل الفرز أو التجنيب من كامل مساحة الوحدة في الحال أو الإستقبال، ويشمل هذا البيع ملكية حصة شائعة غير مفروزة في الأرض المقام عليها المشروع (سالف الذكر) و هذا النصيب يعادل نسبة مساحة (حصة) الطرف الثاني موضوع العقد إلي مجموع مسطحات كامل مساحات المشروع وذلك حسب ما يسفر عنه كشف التحديد المساحي.

البند الثالث: - (الثمن واشترطات تنظيم سداده وفقاً للشريعة الإسلامية)

- تم هذا البيع وقبله الطرف الثاني نظير ثمن إجمالي ونهائي للمساحة موضوع التعاقد مبلغ وقدره (٢٨٠,٠٠٠) جنيه مصري فقط (مئتان وثمانون ألف جنيه مصري لا غير).
- وهذا المبلغ غير شامل المبالغ المستحقة عن الخدمات والصيانة والتسويق (وديعة الصيانة والخدمات) والموضحة بالمرقق (١) لهذا العقد. وقد قام الطرف الثاني (المشتري) حال توقيع هذا العقد بسداد مبلغ وقدره (٤٠,٠٠٠) جنيه مصري فقط (أربعون ألف جنيه مصرياً لا غير).
- كمقدم للتعاقد وتعهده والتزم بسداد باقي المبالغ المستحقة على المساحة موضوع التعاقد (باقي ثمن المساحة وأقساط وديعة الصيانة والخدمات) على أقساط ودفعات محددة المبالغ وفق تاريخ الاستحقاق بالمرقق رقم (١) لهذا العقد والذي يعد جزءاً لا يتجزأ منه ومكماً ومتماً لبنوده.
- اتفق الطرفان علي أن يقوم الطرف الثاني بسداد قيمة الأقساط الموضحة بالمرقق رقم (١) لهذا العقد للطرف الأول (البائع) سواء بالدفع عن طريق البطاقة البنكية أو الخصم المباشر من البطاقة البنكية أو نقداً أو بشيكات أو بالإيداع بالحساب البنكي للطرف الأول أو عن طريق ابلبيكيشن فوري، ولا تبرأ ذمة الطرف الثاني من قيمة أي قسط من الأقساط إلا بعد توريد المبلغ في خزانة الطرف الأول (البائع) بأي صورة من تلك الصور والحصول علي إيصال بتمام السداد (في حالة الدفع نقداً) أو تحصيل قيمة الشيك في حال تقديم الشيك للبنك وقبوله أو تمام عملية التحويل ودخول المبلغ في حساب الطرف الأول (في حالة اجراء عملية التحويل البنكي)، أو بالسداد الالكتروني في الموعد المحدد للقسط دون تأخير أو تقاعس، ولا يحق للطرف الثاني التأخير في سداد أي قسط عن موعد إستحقاقه أو التوقف عن السداد أو اصدار أمر للبنك المسحوب عليه الشيكات بالامتناع عن صرفها مهما كانت الأسباب.
- يلتزم الطرف الثاني بسداد قيمة البيع على أقساط وفقاً للجدول المالي المرفق (مرفق رقم ٢)، وذلك دون فرض أي غرامات تأخير، التزاماً بأحكام الشريعة الإسلامية التي تحظر الربا، وفي حالة تأخر الطرف الثاني عن سداد أي قسط، يتم ترحيل موعد القسط التالي بمدة مساوية لمدة التأخير، بشرط ألا تتجاوز مدة التأخير الإجمالية تسعين (٩٠) يوماً. وإذا تجاوز التأخير هذا الحد، يحق للطرف الأول اتخاذ الإجراءات القانونية أو المطالبة بالسداد الفوري للمبلغ المتبقي.

البند الرابع: - (التزامات الطرف الأول - الإيجار وسداد القيمة الإيجارية وجزاء تأخيرها)

- يوافق الطرف الثاني على تأجير المساحة المباعة للطرف الأول لمدة أربع (٤) سنوات تبدأ من الشهر التالي من تاريخ التعاقد ، بقيمة إيجارية شهرية تبلغ سبعمائة جنيه (٧٠٠ جـم) عن كل متر مربع ، مع زيادة سنوية بنسبة ١٠٪ تبدأ من بداية السنة الثالثة .
- يلتزم الطرف الأول بسداد القيمة الإيجارية في مواعيدها المحددة شهرياً للطرف الأول عن طريق ايداع القيمة الإيجارية علي حساب الطرف الثاني علي المنصة .
- في حالة تأخر الطرف الأول عن سداد أي قسط إيجاري لمدة أكثر من خمسة عشر (١٥) يوماً من تاريخ استحقاقه ، يترتب عليه سقوط الأجل فوراً ، ويصبح كامل الإيجار المتبقي عن مدة الثلاث سنوات مستحقاً للسداد فوراً ، ويحول المبلغ إلى حساب الطرف الثاني على منصة "بالمتر" الإلكترونية ، المعتمدة كوسيلة رسمية لتحصيل المستحقات .

البند الخامس: - (التزامات الطرف الثاني)

- يعتبر الطرف الثاني مسئولاً مسئولية قانونية عن المساحة محل التعاقد من تاريخ التعاقد ويلتزم بالآتي :
- يلتزم الطرف الثاني بموجب هذا العقد بسداد ما يخص المساحة موضوع التعاقد من مستحقات علي الوحدة التي تتضمنها من رسوم وضرائب بمختلف أنواعها وعوائد ومصروفات وغيرها مما هو مستحق لأي جهة حكومية او غير حكومية بما في ذلك الجهة (الشركة) القائمة على ادارة المشروع والمتعاقد معها الطرف الأول .
- كما يفوض الطرف الثاني ، بموجب هذا البند ، الطرف الأول تفويضاً باتاً لا رجعة فيه في اتخاذ كافة الإجراءات الإدارية والفنية والتنظيمية اللازمة لإدارة وتشغيل المساحة محل هذا العقد ، بما في ذلك أعمال التشغيل والتصميمات الداخلية والخارجية والتقسيمات واشتراطات الدفاع المدني والتراخيص ، ويعد هذا التفويض جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومكملاً له في جميع آثاره ، ولا يحق للطرف الثاني الرجوع فيه أو الاعتراض عليه مستقبلاً .

البند السادس: - (مصاريف الصيانة)

- يقر ويلتزم المشتري التزاماً قطعياً بسداد مبلغ وقيمته ١٠ ٪ (عشرة بالمائة) من إجمالي ثمن المساحة المباعة موضوع التعاقد (كوديعة للخدمات والصيانة) تخصص عوائدها لسداد تكاليف صيانة مرافق المشروع العامة والتسويق له وتكاليف الإدارة والتشغيل والخدمات الفندقية بالمشروع ، ويتم سدادها وفقاً للمرفق رقم ١ لهذا العقد ، حفاظاً على النسق العام للمشروع ، وتمثل مساهمة المشتري في تكاليف صيانة الاجزاء المشتركة بالمبني وتحقيقاً لأغراض الادارة السليمة للمبني والتسويق الجيد ، وضماناً للحفاظ علي مستواه المتميز وحرصاً علي حفظه وصيانتته ونظافته وحراسته واستمرار اداء كافة الخدمات فيه علي أكمل وجه وبانتظام وزيادة معدلات اقبال العملاء على المبني مما يساعد على زيادة العائد الاستثماري لجميع وحدات المبني ، وامتنالاً لقواعد القانون في ادارة مثل هذه المباني ، فانه من المتفق عليه ان البائع سوف يعهد الي شركة ادارة متخصصة بكل ما يتعلق بإدارة المبني من مهام ومسئوليات وكذا تسويقه لزيادة معدلات الاقبال عليه .

البند السابع: - (أيلولة الملكية)

- آلت ملكية الوحدة المتضمنة للمساحة موضوع التعاقد عن طريق الشراء مباشرة من الشركة مالكة المشروع المقام عليه الوحدة المتضمنة للمساحة موضوع التعاقد بموجب عقد البيع المحرر بتاريخ ١٣ / ٨ / ٢٠٢٢ والشركة المالكة للمشروع آلت اليها الملكية بموجب عقد بيع من شركة العاصمة الإدارية .

البند الثامن: - (الخروج الآمن - والتنازل)

- في حالة رغبة الطرف الثاني (المشتري) في التخارج من هذا العقد قبل أو بعد سداد كامل ثمن المساحة ، يلتزم بإخطار الطرف الأول (البائع) بذلك بموجب إخطار رسمي ثابت التاريخ، ويخضع التخارج للشروط التالية :
- أن يخطر الطرف الأول برغبته في البيع بخطاب مسجل بعلم الوصول.
- يحق للطرف الثاني بعد مرور ثمانية عشر (١٨) شهراً من التعاقد فسخ العقد واسترداد كافة المبالغ المدفوعة دون خصم، على أن يتم رد المبلغ على أقساط خلال ٦ شهور ، أما إذا رغب الطرف الثاني في الفسخ قبل انقضاء ١٨ شهراً من تاريخ التعاقد ، يتم خصم ١٠% من إجمالي ثمن المساحة موضوع التعاقد، ويرد الباقي على أقساط خلال ٦ شهور، ويشترط إخطار الطرف الأول كتابياً قبل ٣٠ يوماً من تاريخ الفسخ. وفي هذه الحالة ، يتم فسخ العقد المبرم بين الطرف الأول والطرف الثاني .
- ويحق للطرف الثاني التنازل عن الملكية سواء كلها أو جزء منها ، بشرط أن يكون الطرف الثاني قد قام بسداد كافة الأقساط والالتزامات المادية المنصوص عليها في هذا العقد وملحقاته حتى تاريخه دون تقاعس أو تأخير، ويتم تسليم العقد للمشتري الجديد ، علي نفس جدول الأقساط وفقاً لهذا العقد و يتحمل الطرف الثاني جميع المصروفات الإدارية والقانونية التي يحددها الطرف الأول بشكل معقول نظير الإجراءات اللازمة لنقل العقد إلى المشتري البديل بقيمة ١٠,٠٠٠ (ألف جنية مصري) عن كل متر متنازل عنه أو مباع للغير نظير التنازل عن الملكية .

البند التاسع: - (فسخ العقد)

- اتفق الطرفان علي أن يتم فسخ هذا العقد (لا قدر الله) في حالة تأخر الطرف الثاني (المشتري) عن سداد الأقساط لمدة تزيد عن تسعين (٩٠) يوماً متصلة من تاريخ استحقاق القسط، يحق للطرف الأول (البائع) فسخ العقد فوراً ، ويتم في هذه الحالة رد المبالغ التي دفعها الطرف الثاني بعد خصم نسبة عشرة بالمائة (١٠%) من إجمالي الثمن المتفق عليه بهذا العقد كتعويض اتفاقي رضائي صريح (تعويض إتفاقي) تم الاتفاق عليه بين طرفي العقد ولا رقابة للمحكمة عليه ، على أن يتم رد المبلغ المتبقي على أقساط متساوية خلال مدة لا تتجاوز ستة (٦) أشهر من تاريخ الفسخ ، ويعتبر العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون الحاجة إلى إنذار أو إعدار أو اتخاذ أي إجراء قضائي أو استصدار حكم قضائي، وذلك تطبيقاً لمبدأ العقد شريعة المتعاقدين ، ويقر الطرف الثاني بمطالعتة التامة لهذه الفقرة ومواد وأحكام هذا العقد المزيل بتوقيعه ويقر أيضاً بان للطرف الأول الحق في هذه الاجراءات وهذا التعويض في حالة عدم التزامه بسداد الأقساط وفقاً لشروط العقد حيث أن هذا الاخلال محدثاً ضرراً لا محالة للطرف الأول.
- وفي جميع الأحوال يلتزم الطرف الثاني في تنفيذ بنود هذا العقد المادتين "١٥٨" و "٤٣٠" من القانون المدني فيما نصت عليه من حق الطرف الأول في الفسخ دون الحاجة إلى حكم والتعويض عن الفسخ.

البند العاشر: - (الموطن المختار والمراسلات والخلف العام والخاص)

اتفق الطرفين على أن العنوان الثابت بصدر هذا العقد قرين كل منهم هو العنوان الصحيح والقانوني لجميع المراسلات الخاصة وكذلك الايميل ورقم الموبايل والواتساب المذكورين بهذا العقد هو العنوان الصحيح والقانوني لأي مراسلات متعلقة بهذا العقد وتعتبر صحيحة ونافذة قانونياً ومنتجة لكافة اثارها القانونية ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر بتغيير عنوانه بموجب خطاب موصي عليه بعلم الوصول، كما اتفق الطرفان على أن تسري على الخلف العام والخاص لكل منهم كافة شروط وبنود هذا العقد بما يقرره من التزامات ويترتب عليه من حقوق.

البند الثالث عشر: - (الاختصاص القضائي والقانوني)

• يلتزم ويتعهد ويقر الطرف الثاني (المشتري) بأنه في حال صدور قواعد من هيئة الرقابة المالية بتنظيم شراء المساحات و الحصة العقارية على الشيوع وإخطاره بذلك من قبل الطرف الأول البائع بأن يقوم بالتوقيع على كافة المستندات وتقديم كافة الأوراق والقيام بكافة الإجراءات اللازمة للامتثال بالقواعد الصادرة من هيئة الرقابة المالية وذلك خلال المدة التي يتم إبلاغه بها في الاخطار، ويقر بأنه في حال مخالفتة لهذا الالتزام الوارد في هذا الإقرار بأحقية الطرف الأول في فسخ العقد دون الحاجة إلى إنذار أو إعدار أو اتخاذ أي إجراء قانوني أو الحصول على حكم بالفسخ.

أحكام القانون المدني المصري هي المكملة لهذا العقد فيما لم ينص عليه في بنوده وتختص محكمة كفر الشيخ بجميع درجاتها وحدها في النظر في أي نزاع ينشأ (لا قدر الله) حول تنفيذ أو تفسير بنود هذا العقد.

البند الرابع عشر: - (نسخ العقد)

حرر هذا العقد من ثلاث نسخ بيد الطرف الأول نسخة والطرف الثاني نسخة والشركة المالكة للمشروع نسخة ، مكونة من أربعة عشر بنداً بعدد خمس ورقات بدون كشط أو تعديل للعمل بموجبها عند اللزوم، وتم التوقيع عليهم من الطرفين بعد تلاوتهم عليهما ومطالعتهما وقرائتهما لجميع بنود العقد ومرفقاته المطالعة التامة النافية للجهالة ، ومرفق بهذا العقد ملحقان (الملحق رقم (١) لبيان الأقساط ومصروفات الصيانة) والملحق رقم (٢) للمستقط الأفقي للوحدة المتضمنة المساحة (الحصة) موضوع التعاقد.

(الطرف الاول)

(الطرف الثاني)

.....:

.....:

ملحق رقم (١) لبيان الأقساط ومصروفات الصيانة

مرفق رقم (١) لعقد البيع الابتدائي المؤرخ في يوم يوم الاثنين الموافق ١٠ / ١١ / ٢٠٢٥ م والمحريين كلا من :-

#	payment name	property amount	Due date
0	downpayment	EGP 40,000	2025-11-10
1	installment	EGP 2,000	2025-12-10
2	installment	EGP 2,000	2026-01-10
3	installment	EGP 2,000	2026-02-10
4	installment	EGP 2,000	2026-03-10
5	installment	EGP 2,000	2026-04-10
6	installment	EGP 2,000	2026-05-10
7	installment	EGP 2,000	2026-06-10
8	installment	EGP 2,000	2026-07-10
9	installment	EGP 2,000	2026-08-10
10	installment	EGP 2,000	2026-09-10
11	installment	EGP 2,000	2026-10-10
12	installment	EGP 2,000	2026-11-10
13	Batch	EGP 42,000	2026-12-10
14	installment	EGP 2,000	2027-01-10
15	installment	EGP 2,000	2027-02-10
16	installment	EGP 2,000	2027-03-10
17	installment	EGP 2,000	2027-04-10
18	installment	EGP 2,000	2027-05-10
19	installment	EGP 2,000	2027-06-10
20	installment	EGP 2,000	2027-07-10
21	installment	EGP 2,000	2027-08-10
22	installment	EGP 2,000	2027-09-10
23	installment	EGP 2,000	2027-10-10
24	installment	EGP 2,000	2027-11-10
25	Batch	EGP 32,000	2027-12-10
26	installment	EGP 2,000	2028-01-10
27	installment	EGP 2,000	2028-02-10
28	installment	EGP 2,000	2028-03-10
29	installment	EGP 2,000	2028-04-10
30	installment	EGP 2,000	2028-05-10
31	installment	EGP 2,000	2028-06-10
32	installment	EGP 2,000	2028-07-10
33	installment	EGP 2,000	2028-08-10
34	installment	EGP 2,000	2028-09-10
35	installment	EGP 2,000	2028-10-10
36	installment	EGP 2,000	2028-11-10
37	Batch	EGP 32,000	2028-12-10
38	installment	EGP 2,000	2029-01-10
39	installment	EGP 2,000	2029-02-10
40	installment	EGP 2,000	2029-03-10
41	installment	EGP 2,000	2029-04-10
42	installment	EGP 2,000	2029-05-10
43	installment	EGP 2,000	2029-06-10
44	installment	EGP 2,000	2029-07-10
45	installment	EGP 2,000	2029-08-10
46	installment	EGP 2,000	2029-09-10
47	installment	EGP 2,000	2029-10-10
48	installment	EGP 2,000	2029-11-10
49	Batch	EGP 22,000	2029-12-10
50	installment	EGP 2,000	2030-01-10
51	installment	EGP 2,000	2030-02-10
52	installment	EGP 2,000	2030-03-10
53	installment	EGP 2,000	2030-04-10
54	installment	EGP 2,000	2030-05-10
55	installment	EGP 2,000	2030-06-10
56	installment	EGP 2,000	2030-07-10
57	installment	EGP 2,000	2030-08-10
58	installment	EGP 2,000	2030-09-10
59	installment	EGP 2,000	2030-10-10
60	installment	EGP 2,000	2030-11-10
		EGP 280,000	

وديعة الصيانة يتم احتسابها 10 % من إجمالي سعر الوحدة بعد الخصم

#	payment name	Due percent	property amount	Due date
1		10%	EGP 28,000	2026-11-10

ويلتزم (الطرف الثاني) بسداد جميع الاقساط الخاصة بعقد البيع علما بان عقد البيع سالف الذكر معلقا على شرط واقف وهو سداد جميع الاقساط السابق ذكرها واذا تأخر (الطرف الثاني) عن سداد اي قسط من الاقساط سالف الذكر يكون العقد مفسوخا من تلقاء نفسه ودون انذار او تنبيه ودون اللجوء للقضاء او أي اجراء اخر مع تطبيق كافة الشروط الجزائية بالعقد.

مرفق رقم (٢)

(نموذج حدود الدور وموقع المساحة بالدور)

مرفق رقم (٢) لعقد البيع الابتدائي المؤرخ في يوم الاثنين الموافق ١٠ / ١١ / ٢٠٢٥ م والمحاربين كلا من :-

ويوضح المرفق :- معالم وحدود الوحدة المتضمنة للمساحة موضوع التعاقد من إجمالي مساحة الوحدة كود (AU 5-11) بالدور الخامس (الرابع الإداري) بمساحة 19 مترو المحددة المعالم والحدود داخل حدود الوحدة الإدارية رقم ٤١٤ كود AU 403 الواردة بالرخصة شاملة الحوائط المبنية والأعمدة .

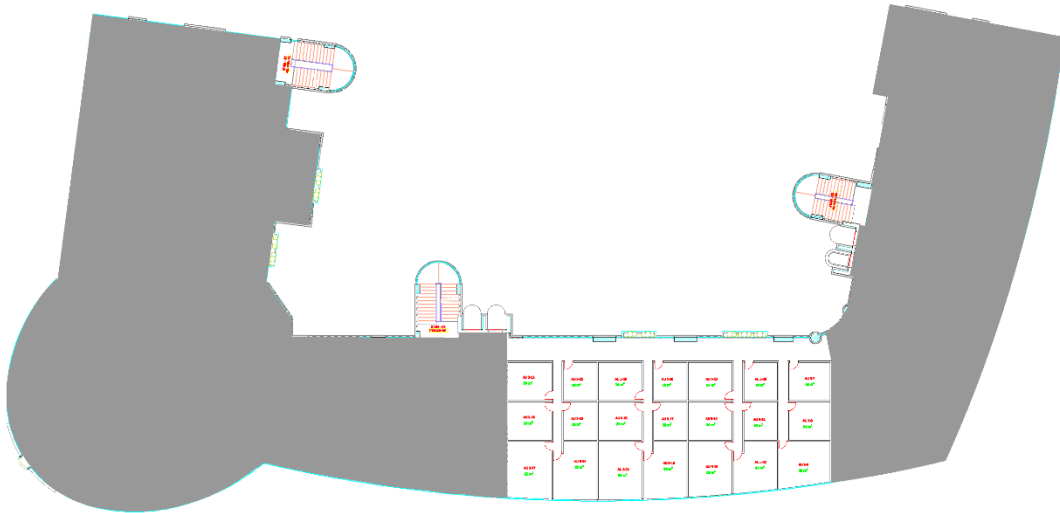
وحود الوحدة الإدارية رقم 415 كود AU 404 كالتالي :

الحد البحري : طريقة الدور الإداري والبلازا العامة للمشروع .

الحد الشرقي : الوحدة الادارية كود AU 403

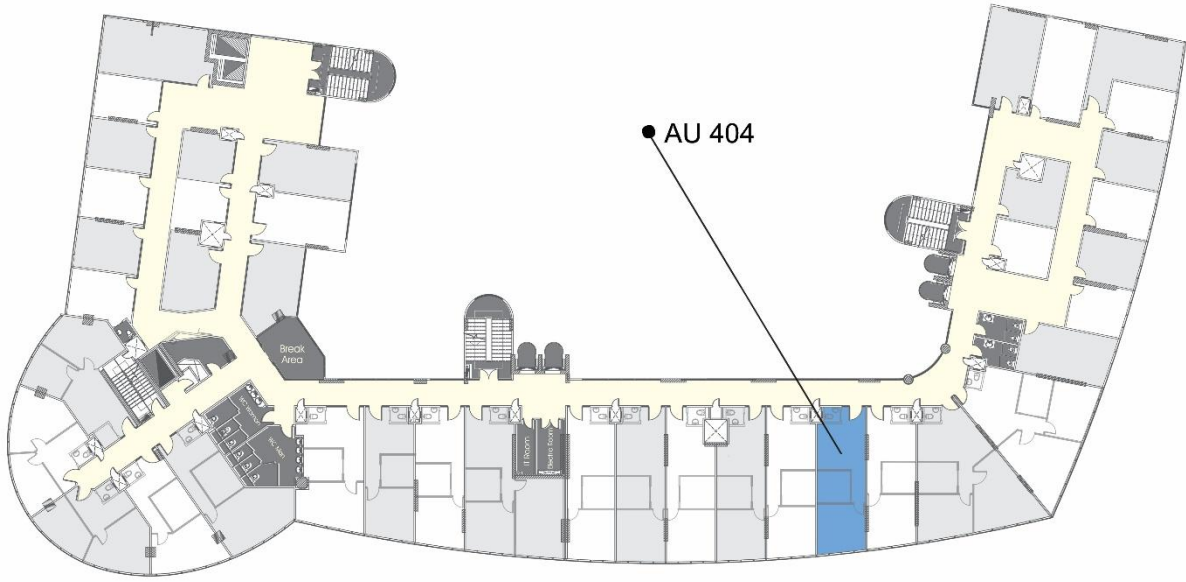
الحد القبلي : شارع 45 متر

الحد الغربي : الوحدة الادارية كود AU 405



- موقع الوحدة بالدور
- موقع الوحدة المظلة والمشار إليه بالسهم

مسقط افقى للوحدة الأم المتضمنة للوحدة المتضمنة المساحة موضوع التعاقد



- يتكون المرفق الثاني من ورقتين تم الاطلاع عليهما .